كيف نقرأ

النص القديم

محمد حماسة عبداللطيف

دَرْسُنا للغة العربية لابدّ متصل بالنصوص القديمة مطبوعها ومخطوطه ، ونحن فى عملنا مطالبون بفهم هذه النصوص، وفقه ما فيها، والوقوف على دلالتها، ونقدها نقداً خارجياً، ونقدًا داخليا لأننا نحن - المتخصصين - نعدّ المسئولين عن هذا الفهم لهذه النصوص، المنوطَ بنا تقديمُها لغيرنا، قبل أن نكون الأمناءَ عليها، المطلوبَ منا حفظُها ورعايتُها. وتراثنا متصلٌ فى جوانب منه. والنص القديم متنوّع، فقد يكون شعراً، وقد يكون نثراً، وقد يكون تفسيراً، وقد يكون شرحاً لأحاديث نبوية، وقد يكون نصاً علمياً فى مجال معين من مجالات العلوم المختلفة، وقد يكون نصاً نحوياً، والشعر - بطبيعة الحال أسبق هذه النصوص جميعاً فى البعد التاريخي.

ونصوص النحو أسبق النصوص العلمية فى التراث العربي. وقضية الانتحال في الشعر العربي القديم مما له صلة وثيقة بأسلوب قراءة النص القديم، ونقده، وكذلك نسبة بعض الكتب إلى غير أصحابها مما له صلة بأسلوب قراءة النص القديم ونقده، وفهمُ بعض النصوص القديمة على غير وجهها مما له صلة بقراءة النص القديم ونقده، وبقاء بعض النصوص القديمة جامدة ثابتة دون تطوير أو استثمار مما له صلة بقراءة النص القديم ونقده.

والغرض من القراءة أيضا متنوع، وكل نوع له أساليبه الخاصة به، التي لا تتعارض بالضرورة مع الأنواع الأخرى. فقراءة النصّ المخطوط بقصد تحقيقه لها مقوّماتها الخاصة التي تهدف إلى جلاء النص

وتوضيحه وتقديمه للقارئ سليماً صحيحاً في أقرب صورة ممكنة لما أراده مؤلفه، وهنا يكون المعول على الخبرة بالخطوط مشرقيها ومغربيّها، وأساليب النسّاخ وتوثيق النص، وطريقة كتابته وعلامات الترقيم فيه فضلاً عن الخبرة بالتصحيف والتحريف، وفهم النصّ ومجاله والثقافة المحيطة به والقدرة على تذوقه، وغير ذلك مما يقيم النص على طريقه الصحيح المرجوّ له. ومهما يكن من أمر، فهذا باب مستقل بذاته يراد له بعض المتخصصين، ويُعْنَوْن به.

وقراءة النص من أجل البحث والدرس له أيضاً مواصفاته الخاصة به ، فقد يكون من أجل التدليل على قضية ما فى التراث القديم، وقد يكون لفهمه وتذوقه في ذاته ابتغاء شرحه وبيان ما يحتوي عليه، وقد يكون لبناء موضوع يضمه ويضم غيره من النصوص إلخ.

ومهما تنوع الهدف منه فإن منهج فهمه واحد لابد أن يقوم على أسس صحيحة سليمة حتى يُسلم إلى نتائج صحيحة سليمة مستقيمة، لأن اعوجاج النتائج وعدم استقامتها قائم فى الأصل على فهم سقيم وحس مدخول:

وكم من عائب قولاً صحيحًا   وآفته من الفهمِ السقيمِ

ولا يليق فى البحث العلمي على كل حال أن تبني النتائج على سوء قصد أو سوء فهم، لأن سوء القصد تدليس وسوء الفهم نقصان في الأداة.

وسوف أجمل أولا الأسس التي ينبغى أن تستند إليها قراءة النص القديم وفهمُه، وهي:

1 - توثيق النّص، وتحقيق نسبته إلى قائله، هل قاله صاحبه مباشرة، فجاء في بعض كتبه، أو نقله عنه أحد تلاميذه.

2 - وضع النص في سياقه العام الذي يرد فيه، ومدى مناسبة النص لهذا السياق العام، فمن المعروف أنّ السياق يشكل جزءاً مهماً من دلالة النص، ويوجهه الوجهة الصحيحة.

3 - وضع النص في سياقه الخاص كأن ينظر إلى الفصل الخاص الوارد فيه، فإذا نظرنا إلى الكتاب على أنه يمثل السياق العام فإنّ الفصل بوضعه في داخل الكتاب يمثل السياق الخاص.

4 - النظر في النص نفسه من داخله، وتبين مدى مواءمته للسياق الخاص والعام، والنظر فى الأفكار التى يحتوى عليها، وترتب هذه الأفكار.

5 - عرض هذه الأفكار الواردة في النص على أفكار صاحبه وآرائه في الكتاب الواردة فيه وفي غيره.

6 - موقف معاصري هذا النص من أفكاره، وموقف القريبين منه المهتمين بمجاله.

هذه خطوط عامّة لابد من مراعاتها في النظر إلى نصّ علمّى في مجال معين، وليس هناك ترتّب معين لهذه الخطوات، فالبدء بأيّها يؤدي الغرض منها، المهمّ أنّ تستوفي هذه الجوانب التي تأخذ بتلابيب النص وتجره إلى الفهم الصحيح، لا أن تؤخذ النصوص من أطرافها، دون تمحيص، أو تفهم بفهم سقيم ناقص العدة، أو تُقسر على فهم نريدها نحن عليه، وهى منه براء. وكم من الأخطاء ترتكب في هذا المجال، كأن يبتسر النص بحذف بعضه أو بتره خدمة لغرض لا يؤدّي إليه النص، أو يلوي عنقه لياً ليلتفت إلى ما يريده الباحث لا ما يريده النّص، أو يفهم فهماً خاطئاً بسبب عدم فهم سياقه الخاص والعام، أو عدم فهم أفكاره الخاصة، أو عدم النظر إلى مدى مواءمة هذه الأفكار مع آراء أصحابها الأخرى. إلى غير ذلك من دواعي النظر الخاطئ والفهم المنقوص.

وسوف أختار للتطبيق نصاً من النصوص القديمة التي فهمت فهماً خاطئاً فأدت إلى نسبة آراء إلى بعض العلماء لم يقولوا بها، ولم تدر لهم بخلَد، أو أهملت إهمالاً معيباً فلم تفهم آراء أصحابها حق الفهم، ولم تستثمر في تطوير الفكر الخاص في هذا المجال المعين.

فقد ورد نصٌّ فى كتاب سيبويه منسوباً إلى الخليل بن أحمد، يقول

سيبويه «وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء والضمة من الواو، فكلّ واحدة شيء مما ذكرت لك»[1].

هناك باحثون نسبوا إلى الخليل بن أحمد أنه يقول بأن العلامات الإعرابية ليست دوال على معانٍ، وأنها تلحق الكلام ليوصل إلى التكلم به، أى أنّ هذا الرأي حسب فهمهم يشبه المقولة المنسوبة إلى محمد بن المستنير المعروف بقطرب ونقلها عنه الزجاجي في كتابه الإيضاح إذ يقول "لم يعرب العرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض.

ومن الذين فهموا نص الخليل على هذا الوجه عددٌ من المحدثين منهم د. إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة 208) ود. إبراهيم السامرائي (دراسات في اللغة 99 و(الفعل: زمانه وأبنيته 233) و(التطور اللغوى التاريخى 48) ومحمد الأنطاكى (الوجيز فى فقه اللغة 296) ود. أحمد عبدالعظيم (الوحدات الصرفية 132) ود. عبدالرحمن السيد (مدرسة البصرة النحوية: 306).

وهذا النص أورده سيبويه في «باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفًا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد» وتناول فيه إبدال الهمزة من الواو والياء، وإبدال الواو من الياء، والياء من الواو حيث وقعتا من الكلمة، وليس مقام الحديث عن الإعراب ولا عن دلالة حركات الإعراب.

وهذه المسألة قد تتعلق بتنظيم الكتاب نفسه وترتيب نصوصه وأفكاره وبخاصة إذا عرفنا أن طريقة سيبويه فـd كتابه لا تسمح بإقحام نصوص غريبة عن الفكرة التي يتناولها، إذ يبدأ من عنوان الباب بعبارات متصلة لا تتيح الفرصة لالتقاط الأنفاس ، فإذا كانت نسبة هذا النص صحيحة إلى سيبويه وكانت مؤدية للمعنى الذي فهمه بها بعض الباحثين المحدثين فلعل لها موضعًا آخر في الكتاب غير هذا الموضع، إلا إن كان يعنى أن الضمة - بما أنها من الواو - والكسرة - بما أنها من الياء -

والفتحة - بما أنها من الألف - قد تبدل كل منها من الأخرى كما تبدل ما هن شيء منها، وهذا ما لم يوضحه سيبويه ولم يشر إليه، وعلى افتراض أنه يرمي إلى ذلك، فإن هذا البدل لا يأتى خبط عشواء، ولكنه يجيء وفقًا لنظام خاص وإذا وصلنا إلى هذا النظام الخاص فإنه لابد أن يكون نظام تركيب الجملة الذي يحدد إحدى هذه العاملات للدلالة على الوظيفة النحوية أو المعنى النحوي المطلوب، وهنا لا يكون الخليل داعيًا إلى إنكار الإعراب.

بعد هذا ننظر في النص نفسه، لنحاول أن نتطعمه ونفهمه، ونقف على ما فيه من أفكار، وهنا نجد أن النص يشتمل على أفكار ثلاثة هي:

1 - الفتحة والكسرة والضمة زوائد والبناء هو الساكن الذى لا زيادة فيه.

2 - الفتحة والكسرة والضمة يلحقن «الحرف» ليوصل إلى التكلم به.

3 - الفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء.

أما أن كل حركة من هذه الحركات الثلاث جزء من لينها، فهذا جانب صوتي مسلم به وهو يتعلق بتحديد ماهية هذه الحركات لا دلالتها في الجملة، وللقدماء في ذلك نصوص وملاحظات دقيقة ليس هنا مجال مناقشتها.

ولعل الذى أوقع أولئك الدارسين في الظن بأن الخليل بن أحمد يقول بأن علامات الإعراب لا دلالة لها فى الكلام غير أنها تزاد لوصل الكلمات بعضها ببعض هو العبارة القائلة «وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه» ولعلهم فهموا أن «الحرف» يقصد به هنا «الكلمة» وأن «البناء» يقصد به ما يقابل الإعراب، ولكن وضع النص فى سياقه يكشف أن الحديث ليس عن الإعراب والبناء، وهذا يؤكد أن المقصود بالحرف هو الحرف الهجائى و«قوله فالفتحة من الألف.. إلخ يعنى أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو»[2] وهذه العبارة المأخوذة

عن السيرافى تكشف أن الحرف هو الحرف الهجائى وليس الكلمة أو حرف الإعراب، وأما لفظ «البناء» فالمقصود به الحرف فى حال عدم الحركة وهو ما يساوي الـ Consonant وبذلك لا يكون هذا النص بحال متناولاً للإعراب أو البناء ، ولا يظنَّن ظان أن لفظ «التكلم» هنا يقصد به «الكلام» الاصطلاحى بل المراد به النطق وسيبويه يستخدم هذا اللفظ للدلالة على النطق يقول «هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفًا فلا يستطاع أن يتكلم بها في الوقف فيعتمد بذلك اللحق فى الوقف»[3].

وهناك جانب ثالث لابد منه لتحديد المقصود بعبارة الخليل ، وهو عرض هذه العبارة على أقوال الخليل وآرائه ومدى تناسقها مع فكره النحوي، على فرض أنها تعني ما أراده لها أولئك الدارسون.

وسوف يكون كتاب سيبويه مرجعنا في تحقيق هذا الجانب لأنه هو الذي نقل عنه المقولة السابقة، ولأنه نقل عنه كثيرًا في كتابه إذ بلغ عدد مرات النقل عنه (522) مرة حسب إحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف وهو عدد يفوق عدد مرات النقل عن كل من نقل عنهم سيبويه غير الخليل إذ يبلغ مجموع مرات النقل عنهم (336) مرة[4] ومن هنا نجد نقول سيبويه عن الخليل كافية في تصوير فكره النحوي.

وإننا لنلحظ فى النصوص المنقولة عن الخليل في الكتاب، أنه كثيرًا ما يربط بين الحركة الإعرابية ومعنى معين، ومن ذلك ما نقله سيبويه:

1 - في باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف «وذلك قولك مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده ومثل ذلك في لغة الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة، وزعم الخليل أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول مررت بهؤلاء فقط، ولم أجاوز هؤلاء، كما أنه إذا قال وحده فإنما يريد مررت به فقط ولم أجاوزه. وأما بنو تميم فيُجْرونه على الاسم الأول إن كان جرًا فجرًا وإن كان نَصْبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا. وزعم الخليل أن الذين

يجرون كأنهم يريدون أن يُعمِلوا كقولك مررت بهم كلهم أي لم أدع منهم أحدًا.

وزعم الخليل حيث مثل نصب وحده وخمستهم أنه كقولك أفردتهم إفرادًا فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام[5].

فالنصب في هذه الأمثلة يجعل للكلمة وظيفة غيرها تابعة للاسم قبلها، ويرتبط بهذه الوظيفة النحوية معنى تفيده في جملتها أشار إليه الخليل وربط العلامة به والدلالة عليه.

2 - عندما تجرى العلامة الإعرابية على غير وجهها يتأولها الخليل ويحاول أن يجد لها تعليلاً، ففى مسألة الجر على الجوار يحاول الخليل أن يفسرها تفسيرًا يحافظ على العلامة الإعرابية، على حين نجد سيبويه لا يرى رأيه في هذه المسألة يقول سيبويه «ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضبّ، فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت النصب ولأنه صار هو والضّب بمنزلة اسم واحد، الا ترى أنك تقول هذا حب رمان، فإذا كان لك قلت: هذا حب رماني فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان إنما لك الحب، ومثل ذلك هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان، تقول: هذا جحر ضبي، وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أن قلت: جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد، فانجر الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب، مع أنهم أتبعوا الجر الجرو كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم: بهم وبدارهم وما أشبه هذا، وكلا التفسيرين تفسير الخليل وكان كل واحد عنده وجهًا من التفسير»[6].

هنا نجد الخليل يقدم تفسيرًا للجر على الإتباع في «هذا جحر ضب خرب»، فمع أن هذا لغة لبعض العرب كما ذكر سيبويه، إلا أن الخليل

لم يكتف بأن يقول إنهم أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر في مثل بهِم وبدارهِم وغيرها، وإنما قدم تفسيرًا مطولاً يحاول فيه أن يلتمس وجهًا لهذا التعبير الذي جرى على غير وجه الكلام، فالتشابه فى التنكير ووجود الكلمة في موضع يقع فيه نعت الضب، وشدة لصوق المضاف بالمضاف إليه حتى كأنهما اسم واحد هذه كلها ممهدات للغلط في هذا المجال، فالخليل يغلط العرب القائلين بهذا «وقال الخليل: «لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد والجحر جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا، وقال: هذه جحرة ضباب خربة لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا فهذا قول الخليل»(7).

فلو كان الخليل يقول بأن العلامات الإعرابية لا دور لها فى الجملة ولا دلالة؛ لما غلط العرب ولوجد في مثل هذه التراكيب سندًا لدعواه، ولكنه يجري فى هذا على سنن جمهور النحاة جميعًا ولهذا نجد التفسير الثاني كأنه اعتذار عن العرب الذين ينطقون بهذا التركيب يمهد لهم به مخالفة سنن الإعراب من أجل «المناسبة».

وعند تثنية المضاف وإفراد المضاف إليه يرى الخليل أن النعت لا يأتي إلا مثنى «من قبل أن الضب واحد والجحر جحران» ويخالفه سيبويه في هذا المسألة معتمدًا على سياق الجملة في بيان صاحب النعت يقول سيبويه «ولا نرى هذا والأول إلا سواء لأنه إذا قال: جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب»(8) يقول الأعلم الشنتمري «كان الخليل رحمه الله لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع كقولهم هذا جحر ضب خرب، وجحرا ضبين خربين، وجحرة ضباب خربة، وسيبويه يجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى كقولك: هذا جحرا ضب خربين، وهذا جحر ضبين خرب»(9) وقد آحتج سيبويه لرأيه هذا بقول العجاج:

كأنّ غزلَ العنكبوتِ المُرْمِلِ

قال «والغزل مذكر والعنكبوت أنثى»[11] واحتج ببيت العجاج هذا لأنه حمل المرمل وهو مذكر على العنكبوت وهي مؤنثة والمرمل من وصف الغزل في الحقيقة كما يقول الأعلم[11].

3 - رأيُ الخليل في العوامل هو رأي النحاة عامة، يقول سيبويه «اعلم أن حتى تنصب على وجهين فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لسيرك وذلك قولك: سرت حتى أدخلَها كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر، وهذا قول الخليل»[12].

هنا نلحظ القول بإضمار أن بعد حتى من جانب، ودلالة النصب على الغاية في الفعل، ودلالة الجر كذلك بعد أداة معينة.

وإذا ذهبنا نتتبع أقوال الخليل وآراءه في ارتباط الإعراب وعلاماته بالدلالة على وظائفه التى حددها له النحاة ما وجدنا الخليل بن أحمد يخرج عن إجماع النحاة، غير أن ثمة نصًا أسيء فهمه أيضًا كما أسيء فهم النص الذى نحن بصدد بيانه، وهو - كما ينقل سيبويه في المنادى - «وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدالله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا يا رجلاً صالحًا حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد»[13] وليس في هذا النص شيء يخرج عن إجماع النحاة، وفي إيجاز يقول الخليل: إن المنادى المضاف والنكرة المقصودة ينصبان في النداء كما تنصب قبل وبعد إذا أضيفتا، ويبني المنادى المفرد العلم على الضم كما تبنى قبل وبعد إذا قطعتا عن الإضافة لفظًا، والتشبيه هنا منصب على حالة الإضافة وعدمها والنصب مع الإضافة والبناء مع نيتها فحسب، وقد فهم بعض الباحثين أن الخليل يوضح عامل النصب في المنادى المضاف بقوله «حين طال الكلام» ورتب على ذلك أمورًا كثيرة، امتدح بسببها الخليل بأنه كان بعيدًا عن التمحل في تعليل النصب والرفع، وبأنه لهذا السبب كان مستوعبًا لأساليب العرب في كلامهم في شعرهم وخطبهم وأحاديثهم

مستقرئًا ما يجرى للكلام في الاستعمال واعيًا للظواهر اللغوية والعوارض النحوية، واستشف من هذه الإشارة منهج الخليل عامة بأنه «على هذا النحو كان الخليل يعالج مثل هذا الموضوع، وهو نوع من المعالجة ينبغي الأخذ بها فى تفسير كثير من الظواهر النحوية أو العوارض التي تعرض للكلام في أثناء الاستعمال»[14] واتهم النحاة بأنهم لم يرقهم منهج الخليل ولا طريقته.

وعبارة الخليل هي - حتى تفهم على وجهها الصحيح - «نصبوا المضاف نحو يا عبدالله.. كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك «وعبارة» حين طال الكلام «إنما هي تفسير للإضافة والتنوين وقد فسر الخليل هذا بنفسه بعد، حين قال «وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب»[15] قد شرح سيبويه المقصود بتشبيه الخليل المنادى المضاف بقبل وبعد إذ يقول "وإنما جعل الخليل المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردًا، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافًا لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف»[16] وليس بعد هذا بيان.

وجملة الأمر، بعد فهم نص الخليل في موضعه من كتاب سيبويه وفهمه في ذاته، وفهمه في فكر الخليل وآرائه، أن الخليل بن أحمد يجري في نظرته للإعراب وعلاماته على رأي جمهور النحاة، ونسبة القول بإنكار الإعراب إليه تهمة ظالمة جرها عليه تسرع بعض الباحثين في الحكم، وعدم فقه النصوص، والنظر فيها بغير ريث وأناة.

ويؤيد ما ذهبت إليه أن الزجاجي - وهو أظهر من تناول دلالة العلامات الإعرابية على المعاني - لم يشر إلى الخليل، ولابد أنه قرأ النص الذي أوردناه، ولا بد أنه فهمه على الوجه الذي فهمته به، وإلا ما قال بعد

أن ذكر علة دخول الإعراب الكلام بأن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، قال «هذا قول جميع النحويين إلا قطربًا»[17] لم يستثن أحدًا من النحاة إلا محمد بن المستنير المعروف بقطرب ولو كان الخليل يقول بما قال به قطرب من بعد، لما أغفله الزجاجي في هذا المقام.

الهوامش

1) كتاب سيبويه: 315/2 (طبعة بولاق).
2) من تقريرات السيرافى بهامش الكتاب 315/2.
3) انظر سيبويه 271/2 وانظر عنوان الباب التالي له مباشرة.
4) انظر سيبويه إمام النحاة: 98.
5) سيبويه 187/1، 188.
6) الكتاب 217/1.
7) الكتاب 1/ 217.
8) السابق نفسه.
9) تحصيل عين الذهب 217/1.
10) سيبويه 217/1، 218.
11) تحصيل عين الذهب 217/1.
12) سيبويه 413/1.
13) سيبويه 303/1 ويلاحظ هنا أنه قال (ورفعوا) وهنا أشير إلى أن بعض البصريين يخلطون أحياناً فى مصطلحات الإعراب والبناء.
14) في النحو العربى نقد وتوجيه: 306، 307.
15) سيبويه 311/1.
16) سيبويه 311/1.
17) الإيضاح: 70.